

أزمة مياه تلهب الاحتجاجات الشعبية في إيران

شح المياه والانقطاع المتكرر للكهرباء يعمقان متاعب الإيرانيين



الإيرانيون يدفعون فاتورة سوء إدارة الموارد

للحوم حلما بعيد المنال بعد أن قفز سعر الكيلوغرام الواحد إلى ما يعادل 40 دولارا فيما يقف الحد الأدنى للأجور عند حوالي 215 دولارا.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يزيد التضخم إلى 39 في المئة هذا العام ارتفاعا من 36.5 في المئة خلال العام الماضي، في حين سيقفز معدل البطالة إلى 11.2 في المئة هذه السنة ارتفاعا من 10.8 في المئة خلال 2020.

ويرى متابعون للشأن الإيراني أن الوضع الداخلي الأخذ في الترتيب مع تواصل العقوبات الأميركية على طهران وانحسار عائدات النفط المورد الأساسي للموازنة، يوفر ظروفا مواتية لاندلاع احتجاجات شعبية جديدة قد تكون أكثر حدة وأكثر خطرا على النظام من سابقتها.

وإحتجاجات العمال وأرباب المعاشات مستمرة منذ شهور مع تنامي الاستياء بسبب تدهور اقتصاد تجاوز معدل التضخم فيه 50 في المئة وارتفاع البطالة، بينما اشتكى بعض العمال من عدم دفع أجورهم.

وتعيد احتجاجات أزمة الكهرباء والمياه، الأخذ في الاتساع تدريجيا، إلى الأذهان ما يعرف بأزمة الوقود سنة 2019 والتي رفعت في نهاية المطاف شعار إسقاط النظام قبل أن يتمكن الحرس الثوري الإيراني المدعوم بقوات الباسيج من إخمادها بصعوبة.

وفي نوفمبر 2019 على خلفية زيادة كبيرة في أسعار الوقود، امتدت إلى نحو 100 مدينة، وتخللها إحراق محطات وقود ومهاجمة مراكز للشرطة ونهب متاجر.

لسكاي نيوز عربية من اندلاع "توترات اجتماعية"، مضيفا "قصة المياه في إيران معقدة للغاية وسيواجه إبراهيم رئيسي بالتأكيد العديد من المشكلات المتعلقة بإمدادات المياه والغذاء بالإضافة إلى هجرة القرويين"، لافتا إلى أن هذا "سيزيد المشكلات الاجتماعية في المدن، وإذا استمرت قد تؤدي إلى العنف".

ولجات الحكومة الإيرانية إلى حل مشكلتها بخصوص المياه إلى تازيم حالة المياه في العراق، بمنع وصول حصّة بغداد من مياه الأنهار التي تنبع من إيران. وفي وقت سابق سلط تقرير لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن الضوء على أزمة شح المياه في إيران وتداعياتها الداخلية والإقليمية، وأشار إلى أن المسؤولين الإيرانيين يتجاهلون الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة.

وقال الكاتب أحمد مجددي الذي كتب التقرير إن ندرة المياه وتلوث الهواء أدبا إلى حدوث مشكلات اجتماعية وسياسية وأمنية في إيران، وإلى توترات إقليمية مع جيرانها.

ويقول الكاتب إن قادة إيران يردون مشكلاتها البيئية المتزايدة إلى طريقة إدارة جيرانها للمياه، وتواجد القوات الأميركية في المنطقة، والتغير المناخي، بينما يتجاهلون بشكل كبير الفساد وسوء الإدارة والسياسات الحكومية الخاطئة.

وأدى نقص المياه إلى انقطاع الكهرباء، ونظم محتجون مسيرات في عدة مدن في الأسبوع الماضي. وخلال بعض الاحتجاجات صب النازج غضبهم على الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي وهنقوا "الموت للكتاتور" و"الموت لخامنئي".

وفي الأسباب الماضية نظم عمال في قطاع الطاقة المهم احتجاجات مطالبين بتعيين الأجور وأوضاع العمل في حقول الغاز الجنوبية وبعض مصافي النفط في المدن الكبيرة.

أدى سوء إدارة الموارد المائية في إيران إلى جانب الجفاف وارتفاع درجات الحرارة إلى شح في المياه العذبة تولد عنه انقطاع مزمّن للكهرباء، ما يثير حنق الإيرانيين الذين يتوقع مراقبون أن يتسع نطاق احتجاجهم المطالب إلى المطالبة بإسقاط النظام.

طهران - تتوسع دائرة الاحتجاجات في إيران بشكل متسارع بعد أن عصفت الأزمة الاقتصادية المستحكمة جراء العقوبات الأميركية وفساد الطبقة الحاكمة المستشري بإسقاط مقومات الحياة للإيرانيين، حيث دفع شح المياه والانقطاع المتكرر للكهرباء إلى تفجر الأورام الاجتماعية ما ينذر بهبة شعبية كالتى حدثت في نوفمبر 2019 وكادت أن تزعزع أركان النظام بعد رفعها شعار "الموت لخامنئي".

وليل الخميس/الجمعة اندلعت احتجاجات في الشوارع خلال الليل بسبب نقص حاد في المياه في جنوب غرب البلاد الغني بالنفط إذ تواجه إيران أسوأ جفاف منذ 50 عاما.

وأظهرت مقاطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي محتجين يضرمون النار في إطارات لإغلاق طريق، وشوهدت قوات أمن تحاول تفريق الحشود وتردّ دوي بعض الطلقات النارية.

وقال محتج مسن في مقطع مصور نشره موقع (عصر جنوب) الإلكتروني المحلي "ينبغي أن ينشر التلفزيون الرسمي ما نقوله وأن ينشر صورة للجاموس النافق بسبب نقص المياه".

وفي مايو حذر وزير الطاقة الإيراني رضا اردكانيان من نقص المياه خلال فصل الصيف، قائلا إن هذا العام سيكون "أحد أكثر الأعوام جفافا منذ 50 عاما"، إلا أن الحكومة الإيرانية لم تتخذ أي إجراءات استباقية للحيولة دون ذلك.

وقبل أسبوعين قال حميد رضا جانباز مدير شركة المياه والصرف الصحي الإيرانية، إن من بين 304 مدن تتعرض لتحدي المياه، هناك 101 مدينة إيرانية

الهيمنة العسكرية سبيل طالبان للوصول إلى السلطة في أفغانستان

كابول - مع خلو الساحة بشكل شبه كامل من القوات الأميركية، تشن حركة طالبان هجوما عنيفا في أفغانستان وتسيطر على مساحات شاسعة من البلاد، في حملة يبدو أن هدفها دفع الحكومة إما إلى الرضوخ لسلام وفق شروط المتطرفين وإما مواجهة هزيمة عسكرية تامة.

وتسفت الحملة العسكرية التي تشنها طالبان بحجمها وسرعتها إلى جانب انعدام قدرة القوات الحكومية على كبح تقدم المتطرفين، كل الأمل التي كانت معلقة على إنتاج محادثات السلام المقطّعة إطارا لتقاسم السلطة قبل موعد إنجاز الانسحاب العسكري الأميركي بنهاية أغسطس.

وتفرض طالبان بشكل عام توقيت المعارك مع القوات الحكومية ومساحتها، فيما تواجه السلطات صعوبات في كبح تقدم المتطرفين. وبعدها تعرّزت معنوياتهم، تمكن المتطرفون من محاصرة

عواصم ولايات ومهاجمة معاير حدودية رئيسية.

ويستبعد خبراء أن تكون طالبان التي يقتصر تجهيزها على الأسلحة الخفيفة قادرة دخول كابول التي تخضع لإجراءات حماية شديدة، وبينما يملك الجيش الأفغاني السلاح الجوي والأسلحة الثقيلة القادرة على صد المتطرفين.

لكن طالبان باعتمادها سياسة حنق العاصمة ماليا وقطع الموارد عنها، تبدو أكثر قدرة على الدفع باتجاه انهيار الحكومة بعد ضرب معنويات القوات الأمنية في الأرياف.

وقال المحلل في مجموعة الأزمات الدولية إبراهيم باحث إنه يعتقد أن "طالبان لا تزال تفضل المسار السياسي" على الرغم من أنه لا يحقق كل أهدافها. وأضاف "لكن إذا تعذر ذلك، فهم يريدون إبقاء الخيار العسكري قائما". وبعدها تحدّثوا مطولا في السابق عن إمكان



طالبان تحقق مكاسب ميدانية متسارعة

المركز الإسلامي في هامبورغ ذراع إيران لنشر التطرف في أوروبا

المعارضين الإيرانيين من داخل جدرانه، ما يحرك مطالبات سياسية بحظره نهائيا.

وخلال السنوات الماضية استطاعت طهران تكوين شبكة واسعة ومعقدة على الأراضي الألمانية، تمتد أنشطتها لدول أوروبية أخرى، وتخضع إداريا وتنظيميا للمركز الإسلامي في مدينة هامبورغ.

السلطات الألمانية تصنف المركز الإسلامي الإيراني في هامبورغ على أنه متطرف ويعمل ضد النظام الديمقراطي الحر

والأخطر أن التعاون بات وثيقا بين الاستخبارات والبعثات الدبلوماسية الإيرانية في أوروبا من جهة، والمساجد والجمعيات التي تتبع إيران بشكل أو بآخر من جهة أخرى.

وتستغل طهران نقطة دعم الأنظمة الأوروبية للجمعيات الثقافية وحرية المعتقد، وبالتالي هي تلعب على هذه الثغرة في الأنظمة الغربية. ويُعرف عن ألمانيا تساهلها مع تنظيمات الإسلام السياسي، لأنها، وعلى عكس العديد من الدول الأوروبية، لا تفرض أي قيود ومعايير مانعة ومراقبة لأشكال التمويل والتواصل بين مختلف المؤسسات الدينية والجماعات والجهات السياسية، الأمر الذي يسمح بممارسة نشاطات سياسية ودعائية.

لكن في السنوات الأخيرة بدأت هذه السياسة تتغير شيئا فشيئا، فصارت هناك حملات على مراكز مرتبطة بحزب الله، بعد أن صنفته بشقيه السياسي والعسكري منظمة إرهابية.

فادحة على الرغم من عشرات المليارات من الدولارات التي أنفقت عليها والإشراف الدولي الذي دام نحو عقدين.

وبعد سحب الجزء الأكبر من المؤازرة العسكرية الجوية الأميركية، سيطر مقاتلو طالبان في الشهرين الأخيرين على أكثر من 150 محافظة. كما استولوا على نقاط أمنية وأسلحة وعربات وأعددة عسكرية.

وسقطت ولايات وقواعد عسكرية عدة من دون أي معارك بعدما أوفد طالبان وجهاء قبائل للتوسط من أجل استسلام قوات أفغانية ضعيفة التجهيز يبدو أنها فقدت عزيمتها القتال.

وقال القائد السابق للقوات الجوية الأفغانية اللواء عتيق الله امرخيل إن "ضعف القوات الأمنية في مواجهة طالبان كان مفاجئا، وكانت قلة قليلة تتوقع انهيارها ولو جزئيا، بهذه السرعة".

وسبق هجوم طالبان حملة اغتيالات استهدفت نشطاء مدنيين وصحافيين وسياسيين وطيارين عسكريين في محاولة لضرب الثقة في قدرات كابول على حماية أكثر المستفيدين من التنمية الدولية على مدى نحو عقدين. وعلى الرغم من عدم تبنى غالبية الاغتيالات، يتهم محللون حركة طالبان بتفنيها.

وأفاد تقرير لشبكة محلية أفغانستان نشر في يوليو الحالي أن "طالبان تتوقع معارضة مدنية وسياسية في مدن مثل كابول". وتابع التقرير "لذلك هناك مغزى عسكري من الاستهداف الاستباقي لمفكرين مستقلين بهدف السيطرة لاحقا على العاصمة".

وقال المحلل في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بيل روغيو إن "أكثر ما يفاغى في هجوم طالبان هو تركيزه على الشمال والغرب. طالبان توسع رقعة المعارك إلى أعتاب صنع القرار في أفغانستان".

وأضاف روغيو "إن حُرّم امراء الحرب وغيرهم من القادة النافذين من القواعد المؤيدة لهم في شمال البلاد وغربها، تسقط الحكومة الأفغانية".



بيل روغيو
إن حُرّم القادة النافذين من القواعد المؤيدة تسقط الحكومة